

الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب

Le contrôle fiscal à l'ère de la transformation numérique au Maroc

الباحثة : جهان المليح

طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا

الملخص

أدى التحول الرقمي إلى إحداث تغيير جوهري في أساليب الرقابة الجبائية بالمغرب، من خلال الانتقال من معالجة تقليدية تعتمد على الوثائق والإجراءات اليدوية إلى منظومة رقابية أكثر اعتماداً على الأنظمة المعلوماتية، وتبادل المعطيات، وتحليل المخاطر. وقد ساهمت رقمنة الخدمات الجبائية والجمركية في تسريع معالجة العمليات، وتحسين تتبع وضعية الملتزمين والمتعاملين، وتعزيز القدرة على كشف حالات عدم الامتثال والغش. كما مكنت الأنظمة الرقمية من تحسين استهداف عمليات المراقبة، سواء لدى المديرية العامة للضرائب أو إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، من خلال الاستفادة من قواعد البيانات والربط بين مصادر المعلومات المختلفة. غير أن فعالية الرقابة الرقمية تظل مرتبطة بجودة المعطيات، وأمن الأنظمة، وحماية المعلومات، وتطوير كفاءات الموارد البشرية. ويتجه تطوير الرقابة الجبائية نحو توسيع استعمال الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، بما يسمح ببناء نماذج أكثر دقة لتحليل المخاطر، والكشف المبكر عن السلوكيات المشبوهة، وتحسين اختيار الملفات والعمليات الخاضعة للمراقبة، والانتقال تدريجياً نحو رقابة استباقية وتنبؤية أكثر فعالية.

Résumé

La transformation numérique a profondément modifié les méthodes du contrôle fiscal au Maroc, en favorisant le passage de procédures traditionnelles fondées sur les documents et les traitements manuels vers un système davantage basé sur les systèmes d'information, l'échange de données et l'analyse des risques. La dématérialisation des déclarations, des paiements et des services fiscaux et douaniers a permis d'accélérer le traitement des opérations, d'améliorer le suivi des contribuables et des opérateurs et de renforcer la détection des situations de non-conformité et de fraude.

Les outils, numériques ont également amélioré le ciblage des contrôles au sein de la Direction Générale des Impôts et de l'Administration des Douanes et Impôts Indirects grâce à l'exploitation des bases de données et au croisement des informations provenant de différentes sources. Toutefois, l'efficacité du contrôle numérique dépend toujours de la qualité des données, de la sécurité des systèmes, de la protection des informations et du développement des compétences des ressources humaines.

L'évolution future du contrôle fiscal repose de plus en plus sur l'intégration de l'intelligence artificielle et du Big Data, afin d'améliorer l'analyse des risques, de détecter plus rapidement les comportements suspects et de mieux sélectionner les dossiers et les opérations à contrôler, ouvrant ainsi la voie à un contrôle plus préventif, prédictif et efficace.

مقدمة

شهدت الإدارة الجبائية خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة بفعل التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث أصبحت الرقمنة إحدى الآليات الأساسية لتحديث الإدارة وتحسين جودة الخدمات وتعزيز فعالية تدبير الموارد العمومية. ولم تعد الرقمنة مقتصرة على تبسيط الإجراءات والخدمات المقدمة للملتزمين، بل امتد أثرها إلى الوظائف الرقابية، من خلال تطوير آليات

جمع المعلومات ومعالجتها وتبادلها، وتوسيع إمكانيات استغلال البيانات في تحديد المخاطر والكشف عن حالات عدم الامتثال والمخالفات الجبائية.

وفي المغرب، عرف مسار رقمنة الإدارة الجبائية تطوراً متسارعاً، تجسد في تعميم التصريح والأداء الإلكترونيين، ونزع الصفة المادية عن عدد متزايد من الإجراءات، وتطوير الأنظمة المعلوماتية، وتعزيز التبادل الإلكتروني للمعلومات بين الإدارات والمؤسسات. وشمل هذا التحول بصورة خاصة المديرية العامة للضرائب وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، اللتين أصبحتا تعتمدان بشكل متزايد على البيانات والوسائل الرقمية في تدبير عمليتهما وتطوير آليات المراقبة.

ويكتسي هذا التحول أهمية خاصة في مجال الرقابة الجبائية، بالنظر إلى ما توفره البيئة الرقمية من إمكانيات لمعالجة كميات كبيرة من البيانات، وإجراء المطابقات بين المعلومات المتاحة، ورصد حالات عدم الاتساق، وتحسين استهداف الملفات والعمليات التي تنطوي على مخاطر مرتفعة. كما يفتح التطور المتسارع لتقنيات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي آفاقاً جديدة للانتقال نحو رقابة أكثر استباقية، قائمة على تحليل المخاطر والكشف المبكر عن الأنماط غير العادية.

وانطلاقاً من ذلك، تتمحور إشكالية هذا الموضوع حول السؤال التالي: إلى أي حد ساهم التحول الرقمي في تطوير آليات الرقابة الجبائية وتعزيز فعاليتها في المغرب، وما هي الحدود والآفاق التي يطرحها هذا التحول؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، يعتمد البحث مقارنة تحليلية تطبيقية تقوم على دراسة تجربة كل من المديرية العامة للضرائب وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، من خلال استغلال المعطيات والمؤشرات الواردة في تقارير نشاطهما، وتتبع تطور بعض مؤشرات الرقمنة والرقابة ومردوديتها، مع الوقوف على حدود الأدوات الحالية وآفاق إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في منظومة الرقابة. ولمعالجة هذه الإشكالية، يمكن اعتماد التصميم الآتي:

المبحث الأول: التحول الرقمي وتحديث آليات الرقابة الجبائية

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للرقابة الجبائية والتحول الرقمي

المطلب الثاني: مظاهر توظيف الرقمنة في الرقابة الجبائية

المبحث الثاني: فعالية الرقابة الجبائية الرقمية وحدود تطبيقها

المطلب الأول: أثر التحول الرقمي على فعالية الرقابة الجبائية

المطلب الثاني: تحديات وآفاق تطوير الرقابة الجبائية في البيئة الرقمية

المبحث الأول: التحول الرقمي وتحديث آليات الرقابة الجبائية

أصبح التحول الرقمي من أبرز الآليات التي اعتمدتها الإدارة الجبائية لتحديث طرق عملها وتطوير أساليب الرقابة، وذلك من خلال إدماج التقنيات الحديثة في معالجة التصريحات، وتبادل المعلومات، وتتبع الوضعيات الجبائية، والكشف عن حالات عدم الامتثال. وقد ساهم هذا التحول في الانتقال التدريجي من رقابة تعتمد أساساً على المعالجة اليدوية والوثائق الورقية إلى رقابة أكثر اعتماداً على الأنظمة المعلوماتية والبيانات الرقمية. ويقتضي فهم هذا التطور الوقوف أولاً على الأسس المفاهيمية والقانونية التي تؤطر كلاً من الرقابة الجبائية والتحول الرقمي، قبل الانتقال إلى بيان أهم مظاهر توظيف الرقمنة في تطوير آليات الرقابة الجبائية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للرقابة الجبائية والتحول الرقمي

يقتضي تحليل أثر التحول الرقمي على الرقابة الجبائية الوقوف أولاً على مضمون هذه الرقابة ووظائفها، ثم تحديد مفهوم التحول الرقمي والأسس القانونية والمؤسسية التي يستند إليها داخل الإدارة الجبائية المغربية. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة بالنظر إلى الانتقال التدريجي من إدارة تعتمد أساساً على الوثائق والإجراءات المادية إلى إدارة تقوم بدرجة متزايدة على البيانات والأنظمة المعلوماتية والتبادل الإلكتروني للمعلومات.

الفقرة الأولى: مفهوم الرقابة الجبائية وأهدافها

ترتبط الرقابة الجبائية بطبيعة النظام الضريبي القائم على التصريح، حيث يتولى الملزم تحديد العناصر المرتبطة بوضعيته الجبائية والتصريح بها، في مقابل احتفاظ الإدارة بحق التحقق من صحة تلك التصريحات ومدى مطابقتها للمقتضيات القانونية والتنظيمية. ومن هذا المنطلق، يمكن تعريف الرقابة الجبائية بأنها مجموع الإجراءات والوسائل القانونية والمادية التي تمكن الإدارة من التأكد من صحة البيانات والتصريحات المقدمة من طرف الملزمين، والكشف عن حالات الإغفال أو النقص أو عدم التصريح، واتخاذ إجراءات التصحيح عند الاقتضاء. وتتوفر الإدارة الجبائية على سلطات مهمة في مجال المراقبة والتنفيذ، بالنظر إلى ما تتوفر عليه من وسائل تقنية ومعلوماتية وخبرة عملية تمكنها من التحقق من مدى احترام الملزمين لالتزاماتهم الجبائية، وتبرز أهمية هذه الرقابة باعتبارها نتيجة منطقية لاعتماد النظام الجبائي المغربي على مبدأ التصريح، الذي يفترض حسن نية الملزم ويضع على عاتقه مسؤولية تقديم تصريحات صحيحة، مما يجعل الرقابة آلية ضرورية لاكتشاف وتصحيح الأخطاء والنقصان التي قد تشوب هذه التصريحات⁴⁰²¹.

وتأخذ الرقابة الجبائية صورتين رئيسيتين، هما الرقابة في عين المكان والرقابة على الوثائق. فالرقابة في عين المكان تقوم على فحص المحاسبة داخل المقر المهني للملزم بواسطة المصالح المختصة، وقد تكون عامة تشمل مختلف الضرائب والرسوم المتعلقة بالفترة غير المتقدمة، أو محددة تتعلق بضريبة أو أكثر أو ببعض العمليات خلال فترة معينة. أما الرقابة على الوثائق فتُنجز داخل مصالح الإدارة، حيث يفحص المراقب التصريحات والوثائق التي قدمها الملزم أو المتوافرة لدى الإدارة دون الانتقال إلى مقره. ويتيح ذلك للإدارة فحص الوثائق المحاسبية والمالية وطلب التوضيحات المتعلقة بالعمليات المنجزة، وقد تنتهي هذه العملية، عند ثبوت الاختلالات، إلى تصحيح الأساس الضريبي وتطبيق الجزاءات المقررة قانوناً⁴⁰²².

وقد أفرد المشرع المغربي في الكتاب الثاني من المدونة العامة للضرائب مقتضيات قانونية بمثابة قواعد أساسية للرقابة في المجال الضريبي، والتي تبرز سلطة الإدارة الضريبية في التحقق من مدى احترام الملزمين لالتزاماتهم الجبائية وضمان التصريح الصحيح بالوعاء الضريبي. وفي هذا الإطار، تنص المادة 210 على حق الإدارة في مراقبة التصريحات والوثائق المعتمدة لتحديد الضرائب والرسوم، مع إلزام الملزمين بتقديم التبريرات والوثائق المحاسبية اللازمة لأعوان الإدارة المختصين. كما تحدد المادة 212 إحدى أهم آليات الرقابة، والمتمثلة في التحقق من المحاسبة، حيث تخضع هذه العملية لشروط وإجراءات محددة، من بينها توجيه إشعار بالتحقق إلى الملزم قبل مباشرة عملية المراقبة، وتحديد الفترة والضرائب أو العمليات موضوع الفحص. وإلى جانب ذلك، تمنح المادة 214 للإدارة حق الاطلاع وتبادل المعلومات بهدف الحصول على المعطيات الضرورية لتحديد ومراقبة الضرائب المستحقة، في حين تجيز المادة 213 للإدارة، عند وجود اختلالات جسيمة تمس القيمة الإثباتية للمحاسبة، تحديد الأساس الضريبي بالاعتماد على العناصر والمعلومات المتوفرة لديها. وبذلك، تقوم الرقابة الجبائية على مجموعة من الآليات المتكاملة، أهمها مراقبة التصريحات، والتحقق من المحاسبة، وحق الاطلاع وتبادل المعلومات، فضلاً عن سلطة الإدارة في تقدير الوعاء الضريبي عند عدم استيفاء المحاسبة للشروط القانونية⁴⁰²³.

ويتمثل الهدف المباشر للرقابة الجبائية في التأكد من صحة وصدق التصريحات الجبائية وتصحيح ما قد تتضمنه من أخطاء أو نقائص أو إغفالات أو إخفاء لبعض العناصر الخاضعة للضريبة. حيث أن الرقابة على الوثائق تعتمد على الفحص الدقيق للتصريحات استناداً إلى المعلومات والمستندات الموجودة لدى الإدارة، قصد التحقق من صحتها وتصحيح الاختلالات التي قد تؤثر

Maryame Ibikas et Nada Rherib, « Le contrôle fiscal à l'ère de la digitalisation », Moroccan Journal of Business Studies, vol. 4, n° 3, septembre 2023, p. 34021

Ibid., p. 13.4022

4023 المدونة العامة للضرائب، المحدثه بموجب المادة 5 من قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.232 بتاريخ 10 ذي الحجة 1427 (31 ديسمبر 2006)، الجريدة الرسمية عدد 5487 بتاريخ 11 ذي الحجة 1427 (فاتح يناير 2007)، المواد 210، 212، 213، 214.

في تحديد الوعاء الضريبي. وهو ما يجعل الرقابة أداة لضمان صحة تحديد الالتزام الجبائي قبل أن تكون مجرد وسيلة لفرض الجزاءات⁴⁰²⁴.

كما تهدف الرقابة الجبائية إلى مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتعزيز الامتثال الطوعي للضريبة. حيث أن الرقابة في عين المكان، ترمي أساسا إلى مكافحة التهرب الضريبي، وتشجيع الامتثال الجبائي، وتحسين تحصيل الموارد. ويسهم استهداف حالات المخاطر والمخالفات في توجيه تدخل الإدارة نحو الملزمين الذين تظهر بشأنهم مؤشرات عدم الامتثال، بدل إخضاع جميع الملزمين للمستوى نفسه من الرقابة⁴⁰²⁵.

ولا تقف أهداف الرقابة الجبائية عند الجانب التصحيحي، بل تتخذ بعدا ماليا يتمثل في حماية الموارد الجبائية وتعبئتها. فالرقابة تعد من الآليات التي تمكن الإدارة من الكشف عن المبالغ غير المصرح بها أو غير المؤداة وتصحيح الأسس الضريبية، بما يؤدي إلى استرجاع الحقوق المستحقة للزينة. وفي هذا الصدد، تعتبر الرقابة الجبائية من الركائز الأساسية في حماية الموارد العمومية⁴⁰²⁶. كما لا تقتصر الرقابة الجبائية على هدف مالي يتمثل في استرجاع الحقوق والضرائب غير المؤداة، وإنما تضطلع بوظيفة أوسع ترتبط بضمان احترام القانون وتحقيق العدالة الجبائية. فهي تهدف إلى الحد من التهرب والغش الضريبيين، وحماية موارد الزينة، وضمان عدم استفادة بعض الملزمين من الامتناع عن التصريح أو التصريح غير الصحيح، بما قد يؤدي إلى تحميل العبء الضريبي بصورة غير متوازنة لباقي الملزمين. وتنسجم هذه الوظيفة مع التوجه العام للإصلاح الجبائي بالمغرب القائم على توسيع الوعاء وتعزيز الشفافية وتحسين تعبئة الموارد العمومية⁴⁰²⁷.

أيضا تؤدي الرقابة الجبائية وظيفة وقائية وردعية في الوقت نفسه. فهي من جهة تسمح بتصحيح الوضعية الجبائية عند اكتشاف المخالفات، ومن جهة أخرى تساهم في دفع الملزمين إلى احترام الالتزامات القانونية بصورة تلقائية نتيجة احتمال خضوع تصريحاتهم للمراقبة. ومن ثم، فإن فعالية الرقابة لا تقاس فقط بحجم المبالغ المسترجعة، وإنما أيضا بقدرتها على رفع مستوى الامتثال الطوعي وتحقيق قدر أكبر من الثقة والشفافية داخل النظام الجبائي⁴⁰²⁸.

الفقرة الثانية: مفهوم التحول الرقمي وأساسه القانوني والمؤسساتي في المجال الجبائي

لا يقتصر التحول الرقمي على تحويل الوثائق الورقية إلى ملفات إلكترونية، بل يشمل إعادة تنظيم طرق العمل والإجراءات والعلاقات بين الإدارة والمرتكبين بالاعتماد على الأنظمة الرقمية وتبادل البيانات والمعالجة الإلكترونية للمعلومات. ويؤدي هذا التحول إلى تغيير طريقة إنتاج الخدمة العمومية وتقديمها، كما يؤثر في أساليب اتخاذ القرار الإداري وفي قدرة الإدارة على تجميع المعلومات وتحليلها واستغلالها⁴⁰²⁹.

وبالتالي يكتسي هذا التحول بعدا يتجاوز مجرد إدخال الأدوات التقنية إلى الإدارة، إذ أن الرقمنة تعد رافعة حقيقية لتحقيق التحول وتسريع وتيرة التطور، وتساهم في الارتقاء بجودة التفاعل بين المرتفقين والإدارات، والرفع من الإنتاجية وتعزيز تنافسية الاقتصاد المغربي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وفي هذا الصدد اعتمد المغرب عددا من الاستراتيجيات والبرامج لتسريع التحول

⁴⁰²⁴ Rachad Darhou et Kamal Hassani, « La transformation digitale de la Direction générale des Impôts et la performance : quel lien ? quel impact ? »,

Dossiers de Recherches en Économie et Management des Organisations, vol. 9, n° 2, 2024, p. 30.

⁴⁰²⁵ Ibid., p. 31.

⁴⁰²⁶ Lahcen Ousaid et Hakima Fasly, « Big Data et Intelligence Artificielle : Leviers d'une Fiscalité Intelligente au Maroc », Journal of Economics, Finance and Management (JEFM), vol. 3, n° 5, octobre 2024, p. 1307.

⁴⁰²⁷ Rachad Darhou et Kamal Hassani, op. cit., p. 30

⁴⁰²⁸ Maryame Ibik et Nada Rherib, op. cit., p 3

⁴⁰²⁹ ياسين نصيب، « موقع الرقمنة في القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية »، مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المجلد 1، العدد 7، ماي 2024، ص. 186.

الرقمي، من بينها المغرب الرقمي 2013 والمغرب الرقمي 2020 والمغرب الرقمي 2030، وأحدث هيئات ذات صلة بتنفيذها، منها وكالة التنمية الرقمية واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي⁴⁰³⁰.

ويقوم الإطار القانوني للتحويل الرقمي بالمغرب على مجموعة من النصوص المتكاملة. ويأتي في مقدمتها القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية⁴⁰³¹، الذي أسس للاعتراف القانوني بالكتابة والتبادل الإلكترونيين، إلى جانب القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية⁴⁰³²، الذي عزز استعمال الوسائل الرقمية في معالجة وتبادل الوثائق والمعلومات بين الإدارات والمرتفقين. وقد تناولت دراسات مغربية حديثة موقع الرقمنة داخل هذا القانون باعتبارها من أهم وسائل تحديث الإدارة العمومية.

كما يفرض التحويل الرقمي في المجال الجبائي مراعاة مقتضيات القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي⁴⁰³³. وتبرز أهمية هذا القانون بالنظر إلى طبيعة المعلومات التي تتعامل معها الإدارة الجبائية، والتي قد تتضمن بيانات مالية وتجارية وشخصية حساسة. لذلك، فإن توسيع استعمال البيانات في الرقابة ينبغي أن يتم في إطار احترام مبادئ مشروعية المعالجة، وتحديد الغرض منها، وتأمين البيانات ضد الاستعمال غير المشروع⁴⁰³⁴.

ويظهر الأساس القانوني الخاص بالرقمنة الجبائية بصورة أوضح في القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي⁴⁰³⁵، إذ أن وعي المشرع المغربي بأهمية هذا المعطى في إصلاح وتحديث الإدارة الضريبية، جعله يؤكد من خلال المادة 16 من القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي على ما يلي: "يتعين على الإدارة الجبائية تقديم خدمات ذات جودة لفائدة الملمزمين؛ ولهذه الغاية، تحرص الدولة على ما يلي: مواصلة ورش تحديث ورقمنة خدمات الإدارة". وبهذا، فإن رقمنة المساطر الضريبية تعد جزءاً لا يتجزأ من رقمنة الإدارة الضريبية، لما لها من دور في تبسيط تلك المساطر وجعلها أكثر شفافية وسرعة وملاءمة لمتطلبات العصر⁴⁰³⁶.

كما ربط القانون الإطار نفسه بين الرقمنة وإعادة بناء الثقة بين الإدارة الجبائية والملمزم. حيث أن توجه الإدارة الضريبية نحو رقمنة خدماتها يشكل خطوة في اتجاه التأسيس لإدارة إلكترونية، يمكن أن تنتقل بهذه العلاقة من مستوى التوتر إلى مستوى التعاون المبني على الشفافية والمشاركة والتواصل، عن طريق تبسيط المساطر الضريبية، وهو التوجه الذي تكرسه المادة 17 من القانون الإطار رقم 69.19 من خلال تأكيدها على تعزيز علاقات الثقة بين الإدارة الجبائية والملمزمين⁴⁰³⁷.

ولا يقوم التحويل الرقمي على الأساس القانوني وحده، بل يستند كذلك إلى أساس مؤسساتي مكلف بتوجيه السياسة الرقمية وتنفيذها. وفي هذا الإطار، تم إحداث وكالة التنمية الرقمية بموجب القانون رقم 61.16، ومن بين المهام المنوطة بها: «تصميم وتنفيذ مشاريع الإدارة الإلكترونية؛ اقتراح التوجيهات العامة على الحكومة في مجال التنمية الرقمية؛ إبداء الرأي في كل المسائل

4030 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، «نحو تحول رقمي مسؤول ومدمج»، إحالة ذاتية رقم 2021/52، ص. 9.

4031 القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.129 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1428 (30 نونبر 2007)، الجريدة الرسمية عدد 5584 بتاريخ 25 من ذي القعدة 1428 (6 دجنبر 2007)، ص. 3879.

4032 القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.06 بتاريخ 11 من رجب 1441 (6 مارس 2020)، الجريدة الرسمية عدد 6866 بتاريخ 24 رجب 1441 (19 مارس 2020)، ص. 1626.

4033 القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.15 بتاريخ 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009)، الجريدة الرسمية عدد 5711 بتاريخ 27 صفر 1430 (23 فبراير 2009)، ص. 552.

4034 محمد التوزاني وإكرام محمادي، «بداية نهاية الخصوصية في ظل عصر الرقمنة»، المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية، العدد 12، 2023، ص. 117.

4035 القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.86 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1442 (26 يوليوز 2021)، الجريدة الرسمية عدد 7007 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1442 (26 يوليوز 2021)، ص. 5684.

4036 هشام مليح، «الإدارة الضريبية بالمغرب في زمن الرقمنة: التحديات والرهانات»، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العددان 61-62، 2023، ص. 80.

4037 هشام مليح، نفس المرجع، ص. 81.

المحالة إليها من الحكومة ذات الصلة بالتنمية الرقمية؛ تطوير الخدمات الرقمية في إطار برنامج الحكومة الإلكترونية؛ تشجيع نشر الوسائل الرقمية وتطوير استخدامها بين المواطنين». وتصب هذه المهام في تطوير التحول الرقمي من خلال الاستثمار في التكنولوجيا والتقنيات الحديثة وتطوير أشكال جديدة لعلاقة المرتفق بالإدارة⁴⁰³⁸.

كما شكل إحداث وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة سنة 2021 تعبيراً عن الرغبة في تجميع وتنسيق الجهود المتعلقة بالتحول الرقمي. كما أسندت لوكالة التنمية الرقمية مهام مرتبطة بمواكبة الحكومة في مجال الرقمنة والإشراف على تنفيذ الاستراتيجيات الرقمية ودعم مبادرات الإدارة الإلكترونية وتحسين الخدمات العمومية الرقمية وقابلية التشغيل البيئي بينها. وفي المجال الجبائي تضطلع المديرية العامة للضرائب بالدور الرئيسي في رقمنة الإدارة الضريبية من خلال تطوير خدمات التصريح والأداء عن بعد واستغلال الأنظمة المعلوماتية في تدبير الملفات الجبائية، بينما تتولى إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة تطوير الرقمنة في المجال الجمركي، بما يشمل التصريح الجمركي الإلكتروني، والأداء عن بعد، وتبادل الوثائق، وتحليل المخاطر⁴⁰³⁹.

وبذلك، يمكن القول إن التحول الرقمي في المجال الجبائي المغربي يقوم على ثلاثة مستويات مترابطة: مستوى تشريعي يوفر الأساس القانوني للتعامل والمعالجة الإلكترونية، ومستوى مؤسسي تقوده الإدارات المكلفة بالجبائية والجمارك، ومستوى تقني يقوم على الأنظمة المعلوماتية والبيانات وربط قواعد المعلومات. وبشكل هذا الإطار الأرضية التي تسمح بالانتقال من الرقابة التقليدية القائمة على الفحص اللاحق للوثائق إلى رقابة أكثر اعتماداً على البيانات وتحليل المخاطر.

المطلب الثاني: مظاهر توظيف الرقمنة في الرقابة الجبائية

لم يعد التحول الرقمي داخل الإدارات الجبائية المغربية مقتصرًا على تبسيط المساطر وتقديم الخدمات عن بعد، بل امتد تدريجياً إلى الوظيفة الرقابية نفسها. فقد أدى تزايد حجم البيانات المتاحة إلكترونياً، وتطوير الأنظمة المعلوماتية، وربط قواعد المعلومات، إلى توفير إمكانات جديدة للتحقق من الامتثال واستهداف الملفات والعمليات التي تنطوي على مخاطر أكبر. وتتجلى هذه الدينامية بشكل واضح في تجربة كل من المديرية العامة للضرائب وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

الفقرة الأولى: توظيف الرقمنة في الرقابة لدى المديرية العامة للضرائب

أصبحت الرقمنة مكوناً أساسياً في تطوير وظيفة الرقابة داخل المديرية العامة للضرائب، ولم يعد توظيفها مقتصرًا على تقديم الخدمات الإلكترونية للملزمين، بل امتد إلى صميم عمليات التحقق من الامتثال والكشف عن المخاطر والمخالفات الجبائية. وفي هذا الإطار، عملت المديرية العامة في مجال المراقبة على تعزيز وتطوير قدراتها في مجال التحصيل. وهو ما يكشف عن ارتباط واضح بين مشروع التحول الرقمي ووظيفة الرقابة الجبائية باعتبارها إحدى الوظائف الأساسية للمديرية⁴⁰⁴⁰.

ويتجلى أول مظهر لهذا التوظيف في إزالة الطابع المادي عن التصريحات والعمليات الجبائية، بما أتاح للإدارة تكوين رصيد متزايد من البيانات الرقمية القابلة للمعالجة والاستغلال في المراقبة. وتكتسي هذه البيانات أهمية خاصة بالنسبة للرقابة لأنها توفر للإدارة معلومات منظمة حول مختلف الضرائب والملزمين، يمكن استغلالها في المقارنة والكشف عن الاختلالات⁴⁰⁴¹.

حيث شكلت رقمنة التصريحات والأداءات الجبائية إحدى المراحل الأساسية في التحول الرقمي للمديرية العامة للضرائب. فقد عملت هذه الأخيرة على تطوير الخدمات الإلكترونية SIMPL، التي أتاحت للملزمين القيام بعدد من الالتزامات الجبائية عن بعد،

⁴⁰³⁸ بدر بوخلوف، «دور التحول الرقمي في تجويد الخدمة العمومية بالمغرب»، مجلة القانون والأعمال، العدد 58، يوليو 2020، ص 192.

⁴⁰³⁹ Maha Adaifi et Abdelhalim Lakrarsi, « Digitalisation du système d'information fiscal : Analyse de sa contribution à la performance de la Direction générale des impôts au Maroc », International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics (IJAFAME), vol. 6, n° 5, 2025, p. 534.

⁴⁰⁴⁰ محمد بحار، «تطور الإدارة الإلكترونية بالمغرب: نموذج المديرية العامة للضرائب»، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 158، 2021، ص 390.

⁴⁰⁴¹ حمزة بن عروس ولين علوطي، «الإدارة الإلكترونية آلية لتعزيز عمل الإدارة الضريبية: دراسة حالة المغرب 2015-2019»، مجلة آفاق علمية، المجلد 15، العدد 1، 2023، ص 631.

وفي مقدمتها التصريح والأداء الإلكترونيان. وشمل أساسا نزاع الطابع المادي عن التصريحات وأداء الالتزامات الجبائية والحصول على الشهادات الجبائية⁴⁰⁴².

ومن أبرز المظاهر المباشرة للرقمنة في الرقابة تحديث النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب واعتماد تحليل المخاطر في برمجة عمليات المراقبة. فقد أصبح تحديث وحدة المراقبة في النظام المندمج للضرائب (Système Intégré de Taxation) SIT، وتحسين مصفوفة المخاطر، والاستغلال الفعال للبيانات من المرتكزات الأساسية لتحديث الرقابة الجبائية. كما مكنت أتمتة البرمجة بواسطة نظام تحليل المخاطر من توجيه الرقابة نحو الملفات التي تظهر بشأنها مؤشرات تستدعي الفحص، بدل الاعتماد بصورة أساسية على طرق الاختيار التقليدية.

وتتجلى الرقمنة أيضا في الإشعار والمتابعة الآلية للملزمين المتخلفين عن إيداع تصريحاتهم. فقد وضعت المديرية العامة للضرائب منذ سنة 2017 نظاما آليا ومستقلا يستطيع اكتشاف حالات التخلف عن التصريح وإصدار رسائل التذكير بصورة أوتوماتيكية. وقد تم تطوير هذه الوظيفة داخل نظام SIT لتشمل حالات ضريبية إضافية. وتمثل هذه الآلية شكلا من أشكال الرقابة الوقائية الرقمية، لأنها تمكن الإدارة من رصد عدم الامتثال والتدخل لتصحيحه دون انتظار مباشرة مراقبة ميدانية كاملة⁴⁰⁴³.

ويشكل الربط والمقارنة الإلكترونية للمعطيات مظهرا آخر بالغ الأهمية. فقد أدى إنشاء النظام المندمج للمطابقة SIR إلى تمكين المديرية العامة للضرائب من معالجة كميات كبيرة من المعلومات ومقاطعها من أجل الكشف عن حالات الغش وتحديد بعض الملزمين الذين يفلتون من أداء الضريبة، إضافة إلى المساهمة في توسيع الوعاء الجبائي والتعرف على ملزمين جدد. ويبرز ذلك انتقال الرقابة من الاعتماد على المعلومات التي يقدمها الملزم وحده إلى رقابة تعتمد كذلك على مطابقة بيانات متعددة متاحة للإدارة⁴⁰⁴⁴.

ولا تعتمد الرقابة الجبائية الرقمية على البيانات التي يقدمها الملزم وحدها، بل تتعزز أيضا بالمعلومات المتأتية من جهات أخرى. وفي هذا الإطار، خول المشرع للإدارة الجبائية حق الاطلاع وتبادل المعلومات، إذ يسمح لها الفصل 214 من المدونة العامة للضرائب بالحصول على المعلومات والوثائق المفيدة لربط ومراقبة الضرائب والرسوم من الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وغيرها من الجهات المحددة قانونا. كما يسمح بتبادل المعلومات مع الإدارات الضريبية الأجنبية في إطار الاتفاقيات والاتفاقات المبرمة لهذا الغرض، ويتضمن في بعض الحالات نقل المعلومات والوثائق إلى الإدارة بطريقة إلكترونية⁴⁰⁴⁵.

الفقرة الثانية: توظيف الرقمنة في الرقابة لدى إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

أصبحت الرقمنة حاضرة بصورة مباشرة في ممارسة الرقابة الجمركية لدى إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، ولم يعد توظيفها مقتصرًا على تبسيط الخدمات المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين. فقد شمل التحول الرقمي مسار التصريح، وتبعية العمليات، وتبادل المعطيات، والتحقق من سلامة البضائع، ومكافحة التقليد والغش، بما أدى تدريجيا إلى انتقال جزء مهم من الوظيفة الرقابية من معالجة الوثائق الورقية إلى استغلال المعلومات الرقمية. حيث أن الجمارك المغربية حققت إزالة للطابع المادي عن المسار التصريحي، وأن الرقمنة أصبحت مرتبطة بتبادل المعلومات والرقابة وشفافية العمليات الجمركية⁴⁰⁴⁶.

⁴⁰⁴² وزارة الاقتصاد والمالية، المديرية العامة للضرائب، الخطة الاستراتيجية 2024-2028، الرباط، 2024، ص. 17.

⁴⁰⁴³ Rachad Darhou et Kamal Hassani, op. cit., p 30.

⁴⁰⁴⁴ Ibid., p 21.

⁴⁰⁴⁵ المديرية العامة للضرائب، المدونة العامة للضرائب، مرجع سابق، 2026، المادة 214.

⁴⁰⁴⁶ Noureddine Basri, Said Garouaz, Mohamed Charfi et Abdelhak Moussamir, « L'intégration de l'IA dans l'administration des douanes marocaine :

Approche prospective stratégique », African Scientific Journal, vol. 3, n° 25, août 2024, page 634.

ويتمثل أول هذه المظاهر في رقمنة التصريح الجمركي ومسطرة التخليص، إذ أصبح من الممكن إيداع التصريح المفصل بصورة معلوماتية، من خلال ربط المصريح بالنظام المعلوماتي لإدارة الجمارك وإدخال البيانات المطلوبة إلكترونياً دون الحاجة إلى الحضور المادي لإيداع التصريح. ولا يقتصر أثر هذه العملية على تبسيط المسطرة، بل إنها توفر للإدارة قاعدة معلومات رقمية يمكن استعمالها في تتبع العمليات والتحقق من البيانات المتعلقة بالبضائع والمصرحين⁴⁰⁴⁷.

وقد امتدت هذه الرقمنة إلى التصاريح الاحتياطية، حيث أن هذه التصاريح جرى تجديدها من طابعها المادي خلال سنة 2021. وتبرز أهميتها بالنسبة إلى الرقابة في أن رقمته وفرت أدوات لتتبع العمليات ومراحل إنجازها، وفي الوقت نفسه أتاحت لموظفي الجمارك «سهولة أكبر في مراقبة هذه العمليات ورصدها». ويبين ذلك أن الرقمنة لم تعد مجرد وسيلة لتسريع التصريح، بل أصبحت أداة تسمح للإدارة بتتبع المسار الجمركي للعملية بصورة أكثر انتظاماً ووضوحاً⁴⁰⁴⁸.

كما وظفت الإدارة الرقمنة في مكافحة التقليد ومراقبة البضائع المشتبه فيها. فقد جرى منذ سنة 2021 تجريد مسطرة طلبات تعليق التداول الحر للبضائع المشتبه في كونها مزيفة من طابعها المادي، وأصبح تسجيل الطلبات وإرفاق الوثائق اللازمة بها يتم من خلال نظام BADR. ويؤدي هذا الإجراء إلى توفير البيانات والوثائق المرتبطة بالبضاعة المشكوك فيها داخل النظام المعلوماتي، بما ييسر معالجتها ومتابعة إجراءات المراقبة المتعلقة بمكافحة التقليد.

ويُعد التبادل الإلكتروني للبيانات مظهراً آخر لتطوير الرقابة، ولا سيما من خلال نظام الشباك الوحيد للتجارة الخارجية PortNet. فهذا النظام يسمح بتقديم المعلومات والوثائق من منفذ إلكتروني موحد للوفاء بالمتطلبات الرقابية المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير والعبور، بدل تعدد القنوات والإجراءات الورقية. كما أن ربط مختلف المتدخلين وتبادل المعطيات إلكترونياً يوفر للإدارة إمكانية أفضل للوصول إلى الوثائق الضرورية للتحقق من العمليات التجارية⁴⁰⁴⁹.

وقد تعزز هذا البعد من خلال الشراكات الرقمية مع المؤسسات العمومية وتبادل البيانات إلكترونياً. فقد أحدثت إدارة الجمارك مسارات جديدة للتبادل الإلكتروني عبر PortNet مع عدد من المؤسسات، كما أبرمت ترتيبات لتبادل المعطيات مع جهات أخرى. وتسمح هذه المقاربة بتجاوز الرقابة المعتمدة حصرياً على المعلومات الموجودة لدى إدارة الجمارك إلى رقابة تستفيد من البيانات المتبادلة مع شركاء آخرين، بما يرفع من قدرة الإدارة على مقارنة المعطيات والتحقق من صحتها⁴⁰⁵⁰.

وإلى جانب هذه التطبيقات الفعلية، تعتمد إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة استعمال تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي في تحديد المخاطر واستهداف العمليات المشبوهة، حيث يمكن لخوارزميات التعلم الآلي تحليل كميات كبيرة من بيانات الاستيراد والتصدير والتصريحات والفواتير والشهادات للكشف عن الأنماط غير العادية التي قد تدل على الغش، مثل التقليل من قيمة البضائع، أو الصادرات الوهمية، أو الواردات غير المصرح بها، أو التصنيف غير الصحيح للسلع. كما تسمح هذه الأدوات بتقييم مستوى المخاطر المرتبط بالمعاملة أو بالفاعل الاقتصادي، وتوجيه موارد الرقابة نحو الحالات ذات المخاطر الأعلى⁴⁰⁵¹.

وتساعد أيضاً على توظيف الرقابة الآتية؛ إذ يمكن للأنظمة الذكية مراقبة المعاملات الجمركية في الزمن الحقيقي والتنبيه عند ظهور تغير غير عادي، مثل الارتفاع المفاجئ في حجم واردات شركة معينة أو وجود خصائص غير مألوفة في معاملة ما. ويمكن كذلك

4047 زهرة أخطوط، «رقمنة الإدارة بالمغرب: إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة أنموذجاً»، مجلة قانونك، العدد 17، 2023، ص. 423.

4048 نفس المرجع، ص. 424.

4049 نفس المرجع، ص. 427.

4050 نفس المرجع، ص. 436.

4051 Ismail Bel-Haj et Karim Bennis, « L'Administration des Douanes et Impôts Indirects à l'ère de l'Intelligence artificielle : Une revue de littérature », *Revue*

Française d'Économie et de Gestion, vol. 5, n° 7, 2024, p. 458.

استعمال تحليل الصور والوثائق للكشف عن البضائع المقلدة أو التلاعب بالوثائق، فضلاً عن مقارنة البيانات بين الإدارات الجمركية للكشف عن أنماط الغش العابر للحدود⁴⁰⁵².

ويظهر البعد الرقمي للرقابة أيضاً في إدارة المخاطر وترتيب أولويات المراقبة. فبدل إخضاع جميع الشحنات للمستوى نفسه من الفحص، تسمح الأدوات الرقمية، بحسب الدراسة، بتحليل بيانات الاستيراد والتصدير وغيرها من مصادر المعلومات لتحديد مستوى المخاطر المرتبط بكل عملية، بحيث توجه الرقابة المكثفة نحو الإرساليات عالية المخاطر، في حين تتم معالجة العمليات منخفضة المخاطر بصورة أسرع. ويجسد ذلك تحولاً من منطق الرقابة الشاملة وغير المتميزة إلى رقابة انتقائية قائمة على المخاطر⁴⁰⁵³.

ويتجلى البعد الأكثر تقدماً في هذا التحول في اتجاه الإدارة إلى توظيف الذكاء الاصطناعي. إذ تنص الخطة الاستراتيجية صراحة على استغلال إمكانات الذكاء الاصطناعي في تفسير الصور الناتجة عن أجهزة الماسح الضوئي Scanner، إلى جانب تطوير نماذج للتحليل التنبؤي تعتمد، من بين مصادر أخرى، على بيانات التصريح الموحد للبضائع DUM بهدف الكشف عن حالات الغش. كما تنص على تطوير حلول لتتبع الشاحنات والحاويات باستخدام تقنيات مثل الأختام الإلكترونية والتعرف بواسطة ترددات الراديو RFID، بما يسمح بتعزيز مراقبة عمليات العبور وتأمين حركة البضائع⁴⁰⁵⁴.

المبحث الثاني: فعالية الرقابة الجبائية الرقمية وحدود تطبيقها

إذا كان التحول الرقمي يشكل أحد أبرز محددات تطور الرقابة الجبائية الحديثة، لما أتاحت من إمكانات جديدة في مجال جمع المعطيات ومعالجتها، وتتبع التصريحات، وتحسين استهداف حالات عدم الامتثال والغش والتهرب الضريبي. فإن هذه فعاليتها تظل مرتبطة بجملة من الشروط والحدود المرتبطة بالجوانب التقنية والبشرية والقانونية والمؤسسية، الأمر الذي يجعل تقييم الرقابة الجبائية الرقمية يقتضي الوقوف، من جهة، على أثر التحول الرقمي في تحسين فعاليتها، ومن جهة أخرى، على التحديات التي تحد من تطبيقها والآفاق الممكنة لتطويرها. ومن هذا المنطلق، سيتم تناول هذا المبحث من خلال مطلبين: يخصص الأول لبيان أثر التحول الرقمي على فعالية الرقابة الجبائية، بينما يعالج الثاني تحديات وآفاق تطوير الرقابة الجبائية في البيئة الرقمية.

المطلب الأول: أثر التحول الرقمي على فعالية الرقابة الجبائية

أدى توسيع استعمال الأنظمة المعلوماتية والبيانات الرقمية داخل الإدارات الجبائية إلى إعادة تشكيل آليات الرقابة، سواء من حيث اختيار الملفات والعمليات موضوع المراقبة أو من حيث معالجة المعلومات وتحقيق المداخل الإضافية. ويمكن الوقوف على أثر هذا التحول من خلال تحليل مؤشرات المديرية العامة للضرائب من جهة، وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة من جهة أخرى.

الفرع الأول: أثر التحول الرقمي على فعالية الرقابة لدى المديرية العامة للضرائب

عرفت الرقابة الجبائية لدى المديرية العامة للضرائب تطوراً ملحوظاً بالتوازي مع تعميم الخدمات الإلكترونية وتطوير النظام المعلوماتي المندمج وتزايد حجم البيانات المتوفرة لدى الإدارة. ويكتسي هذا التطور أهمية خاصة بالنسبة للرقابة على الوثائق، باعتبارها تقوم على فحص التصريحات اعتماداً على المعلومات والوثائق الموجودة بحوزة الإدارة، وهو ما يجعل توفر البيانات الرقمية وجودتها عنصراً أساسياً في فعاليتها.

ومن أجل قياس أثر الرقمنة على الرقابة بالنسبة للمديرية العامة للضرائب سنقوم بالتركيز على مجموعة من المؤشرات والتي تتعلق أساساً بمؤشرات الرقمنة، ومؤشرات الرقابة، ومؤشرات الأداء والمردودية:

4052. Ibid., p459.

4053. Ibid., p461.

4054. إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، الخطة الاستراتيجية 2024-2028، مرجع سابق، ص. 19.

1. مؤشرات الرقمنة

لجنة	العمليات الإلكترونية	المنجزات الإلكترونية	المنخرون في الخدمات الإلكترونية	نسبة المداخل المؤداة إلكترونياً
2021	18.82 مليون	3,843,582	1.53 مليون	91.1%
2022	21.21 مليون	4,458,598	1.87 مليون	91.5%
2023	22.8 مليون	4,546,693	2.18 مليون	91.1%
2024	أكثر من 24.5 مليون	4,905,730	2,50 مليون	91.2%

الجدول 1: تطور مؤشرات الرقمنة بين سنة 2021 و سنة 2024.

عرفت العمليات المنجزة بطريقة لامادية ارتفاعاً من حوالي 18.82 مليون عملية سنة 2021 إلى 24.5 مليون عملية سنة 2024، أي بزيادة تقارب 30%. كما واصل عدد المنخرطين في الخدمات الإلكترونية ارتفاعه، في الوقت الذي ظلت فيه نسبة المداخل المؤداة إلكترونياً في حدود 91% تقريباً خلال كامل الفترة، وهو ما يعكس ترسخ الأداء الإلكتروني في تدبير الالتزامات الجبائية. وبالنسبة إلى عدد التصريحات الإلكترونية، ارتفع من 3,843,582 تصريحاً سنة 2021 إلى 4,458,598 سنة 2022، أي بنسبة 16%. ثم بلغ 4,546,693 تصريحاً سنة 2023 و 4,905,730 تصريحاً سنة 2024. وتشير هذه المعطيات إلى أن الرقمنة أصبحت تشكل مصدراً أساسياً للبيانات الجبائية المتاحة للإدارة، وهو ما يوفر أساساً لمعلوماتياً أوسع لأعمال المطابقة والتحليل والاستهداف الرقابي.

2. مؤشرات الرقابة الجبائية

السنة	الرقابة على الوثائق: عدد الملفات	الرقابة في عين المكان: عدد الملفات	حقوق محصلة من الرقابة على الوثائق (مليون درهم)	حقوق محصلة من الرقابة في عين المكان (مليون درهم)
2021	50,048	4,804	5,068	2,823
2022	47,374	5,215	4,836	5,576
2023	55,596	5,793	5,477	5,801
2024	60,831	7,674	5,275	9,605

الجدول 2: تطور مؤشرات الرقابة الجبائية بين سنة 2021 و سنة 2024.

يتضح أثر التحول الرقابي بصورة أكثر مباشرة في تطور الرقابة على الوثائق، باعتبارها أكثر أشكال الرقابة ارتباطاً باستغلال المعلومات والأنظمة الرقمية. فقد بلغ عدد الملفات الخاضعة لهذا النوع من الرقابة 50,048 ملفاً سنة 2021، و 47,374 سنة 2022، ثم ارتفع إلى 55,596 ملفاً سنة 2023، قبل بلوغ 60,831 ملفاً سنة 2024. حيث أن تحديث الرقابة يرتكز على نظام SIT، ومصفوفة المخاطر، واستغلال للبيانات الرقمية.

4055 تركيب شخصي انطلاقاً من التقارير السنوية للمديرية العامة للضرائب للسنوات 2021-2022-2023-2024.

4056 تركيب شخصي انطلاقاً من التقارير السنوية للمديرية العامة للضرائب للسنوات 2021-2022-2023-2024.

وتؤكد بيانات 2021 و2022 أن عدد عمليات الرقابة في عين المكان ارتفع من 4,804 إلى 5,215 ملفاً، كما بلغت الحقوق المحصلة من الرقابة في عين المكان 2.823 مليار درهم سنة 2021 ثم 5.576 مليارات سنة 2022. أما خلال سنتي 2023 و2024، فقد ارتفع عدد عمليات الرقابة في عين المكان من 5,793 إلى 7,674 ملفاً، أي بنسبة 32%. كما قفزت الحقوق المحصلة من الرقابة في عين المكان من 5.801 مليارات درهم إلى 9.605 مليارات درهم، أي بنسبة 66%. وفي الرقابة على الوثائق، ارتفع عدد الملفات من 55,596 سنة 2023 إلى 60,831 سنة 2024، كما ارتفع عدد الملفات التي أفضت إلى تصحيح من 42,736 إلى 51,945 ملفاً. في المقابل، تراجعت الحقوق المحصلة قليلاً من 5.477 إلى 5.275 مليارات درهم.

3. مؤشرات الأداء والمردودية

السنة	مجموع الملفات المراقبة	الإيرادات الإضافية (مليار درهم)	متوسط المردودية المحسوب لكل ملف*
2021	54,852	10.590	نحو 144 ألف درهم
2022	52,589	13.146	نحو 198 ألف درهم
2023	61,389	14.056	نحو 184 ألف درهم
2024	68,505	17.769	نحو 217 ألف درهم

* متوسط المردودية المحسوب لكل ملف هو مجموع الحقوق المحصلة من الرقابة على الوثائق والرقابة في عين المكان مقسوماً على مجموع الملفات المراقبة.

الجدول 3: تطور مؤشرات الأداء والمردودية بين سنة 2021 و سنة 2024

تعزز مؤشرات الأداء فكرة أن التحول الرقمي يتوافق مع تحسن القدرة على تعبئة الموارد وتوسيع النشاط الرقابي. فقد ارتفعت الإيرادات الإضافية من 10.590 مليارات درهم سنة 2021 إلى 13.146 ملياراً سنة 2022. ثم وصلت إلى نحو 14.056 مليار درهم سنة 2023 و17.769 ملياراً سنة 2024؛ ويمثل رقم 2024 زيادة بنحو 26% مقارنة بالسنة السابقة. وقد ارتفع مجموع الملفات التي شملتها الرقابة على الوثائق أو في عين المكان من 54,852 ملفاً سنة 2021 إلى 68,505 ملفات سنة 2024، أي بنحو 24.9%. وفي الوقت ذاته، ارتفع متوسط المردودية المحسوب للملف من نحو 144 ألف درهم إلى 217 ألف درهم، وهو ما يعكس ليس فقط اتساع نطاق الرقابة، وإنما تحسناً في مردودية الملفات المستهدفة، خصوصاً في الرقابة في عين المكان. وعليه، تبين مؤشرات الفترة 2021-2024 أن توسع الرقمنة لدى المديرية العامة للضرائب تزامن مع ارتفاع عدد العمليات الإلكترونية والتصريحات والمنخرطين، ومع توسع واضح في الرقابة على الوثائق والرقابة في عين المكان، إلى جانب زيادة الحقوق المحصلة والإيرادات الإضافية. وبالتالي، فإن المعطيات تبرز بوضوح أن الرقمنة أصبحت أداة مركزية في تحسين الاستهداف الرقابي، وتوسيع التغطية، ورفع القدرة على تعبئة الإيرادات الجبائية.

الفرع الثاني: التحول الرقمي وتعزيز فعالية الرقابة الجمركية

عرفت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة توسعاً مهماً في رقمنة إجراءات التخليص والمراقبة، ولا سيما عبر نظام BADR، حيث أصبح تحليل البيانات والاستهداف الآلي جزءاً مباشراً من منظومة الرقابة. وتشير الخطة الاستراتيجية للإدارة إلى أن استعمال

التقنيات الحديثة في تحليل المخاطر ومعالجة البيانات ساهم في تحسين استهداف العمليات المشبوهة ومعالجة عدد أكبر من التصريحات، واستهداف العمليات ذات المخاطر، وتعبئة مداخل إضافية ناتجة عن المراقبة. 4058
ومن أجل تبيان أثر التحول الرقمي على الرقابة بالنسبة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، سنقوم بالتركيز أيضا على نفس المؤشرات و التي تتعلق أساسا بمؤشرات الرقمنة، ومؤشرات الرقابة، ومؤشرات الأداء والمردودية:

1. مؤشرات الرقمنة

السنة	عدد تصريحات DUM	نسبة الأداء الإلكتروني	أبرز مظاهر التطور الرقمي
2021	1,473,766	93%	تعميق رقمنة المساطر واعتماد التكنولوجيا والبيانات في استهداف العمليات الخطرة
2022	1,812,131	94%	إحداث قناة جديدة للأداء بواسطة TPE وتوسيع التصريح المسبق عبر نظام BADR
2023	1,890,201	94%	توسيع الخدمات الرقمية واستغلال البيانات؛ معالجة 1173 إشعارًا بالغش بواسطة نظام BADR
2024	2,024,981	غير موجودة بالتقرير	1540 إشعارًا بالغش؛ 434 قاعدة جديدة في محرك الانتقائية؛ إحداث مراكز للمراقبة عن بعد

الجدول 4: تطور مؤشرات الرقمنة بين سنة 2021 وسنة 2024. 4059

أول مؤشر دال على توسع النشاط الرقمي هو التطور الكبير لعدد التصريحات الجمركية DUM. ووفق تقرير إدارة الجمارك لسنة 2024، انتقل العدد من 1,473,766 تصريحًا سنة 2021 إلى 2,024,981 تصريحًا سنة 2024، أي بارتفاع يقارب 37.4% خلال أربع سنوات.

ويبرز بصورة خاصة تطور الاستعمال الرقمي للبيانات في مجال الرقابة. ففي سنة 2023 عالج نظام BADR 1173 إشعارًا بالغش مقابل 490 فقط سنة 2022، كما استُعملت قواعد البيانات وتحليل المعطيات لتحسين استهداف حالات التقليل من القيمة المصرح بها. وارتفع العدد سنة 2024 إلى 1540 إشعارًا بالغش، أي بزيادة تقارب 31%، كما تم تزويد محرك القواعد الآلي بـ 434 قاعدة بيانات جديدة، بما يسمح بتكثيف اختيار التصريحات الخاضعة للرقابة تبعًا للمخاطر والسوابق والسلوكيات المشبوهة.

2. مؤشرات الرقابة الجمركية

السنة	الزيارات الفعلية عند الاستيراد	عند التصدير	الإيرادات الإضافية الناتجة عن المراقبة
2021	16%	10%	5.394 مليار درهم
2022	12%	7.5%	4.2 مليارات درهم

4058 إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، الخطة الاستراتيجية 2024-2028: من أجل جمارك مهنية ومواطنة، وزارة الاقتصاد والمالية، المملكة المغربية، 2024، ص 42.

4059 تركيب شخصي انطلاقًا من التقارير السنوية لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة للسنوات 2021-2022-2023-2024.

مجلة علمية معتمدة دوليًا و محكمة تصدر عن مختبر البحث قانون الأعمال - جامعة الحسن الأول - سطات - المغرب

الإميل الرسمي : MForKi22@Gmail.com الموقع الرسمي : WWW.Droitentreprise.com

السنة	الزيارات الفعلية عند الاستيراد	عند التصدير	الإيرادات الإضافية الناتجة عن المراقبة
2023	19%	10%	أكثر من 4.7 مليارات درهم
2024	20.4%	8.9%	6.24 مليارات درهم

الجدول 5: تطور مؤشرات الرقابة الجمركية بين سنة 2021 و سنة 2024.

لا تعني الرقمنة إلغاء الرقابة المادية، وإنما الانتقال نحو رقابة انتقائية موجهة بالمخاطر. ففي سنة 2021 خضعت حوالي 16% من التصريحات عند الاستيراد و 10% عند التصدير للزيارة الفعلية، بينما بلغت النسب في 2022 نحو 12% و 7.5% على التوالي. وفي سنة 2024 بلغت نسبة الانتقائية عند الاستيراد 20.4% وعند التصدير 8.9%، واعتمدت الإدارة في ذلك على خوارزميات وقواعد آلية داخل نظام BADR.

3. مؤشرات الأداء والمردودية

السنة	المدخلات الإجمالية	الجمركية	الإيرادات الإضافية	الإيرادات الإضافية/إجمالي المدخلات
2021	111.2 مليار درهم	5.394 مليار	4.85%	
2022	131.0 مليار درهم	4.2 مليارات	3.21%	
2023	132.6 مليار درهم	أكثر من 4.7 مليارات	3.54%	
2024	144.8 مليار درهم	6.24 مليارات	4.31%	

الجدول 6: تطور مؤشرات الأداء والمردودية بين سنة 2021 و سنة 2024.

إلى جانب الإيرادات الناتجة مباشرة عن الرقابة، تكشف المدخلات الجمركية الإجمالية وأجال التخليص عن تطور أوسع في أداء الإدارة، حيث بلغت المدخلات الجمركية 111.2 مليار درهم سنة 2021، ثم ارتفعت إلى 131 مليار سنة 2022. وفي 2023 وصلت إلى 132.6 مليار درهم، قبل أن ترتفع إلى مستوى قياسي بلغ 144.8 مليار درهم سنة 2024. وبذلك تكون قد ارتفعت بنحو 30.2% بين 2021 و 2024.

وتظهر هذه المعطيات أن التحول الرقمي لدى إدارة الجمارك تزامن مع ثلاثة اتجاهات أساسية: توسع حجم التصريحات المعالجة إلكترونياً، وتطوير الاستهداف القائم على البيانات والمخاطر، وتحسن النتائج المالية للمراقبة. فقد انتقل عدد التصريحات من 1.47 مليون إلى أكثر من مليوني تصريح، وارتفعت الإيرادات الإضافية للمراقبة من 5.394 إلى 6.24 مليارات درهم، وفي الوقت ذاته، ارتفع عدد إشعارات الغش المعالجة رقمياً بواسطة نظام BADR من 1,173 سنة 2023 إلى 1,540 سنة 2024.

4060 تركيب شخصي انطلاقاً من التقارير السنوية لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة للسنوات 2021-2022-2023-2024.

4061 تركيب شخصي انطلاقاً من التقارير السنوية لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة للسنوات 2021-2022-2023-2024.

يتضح من خلال تتبع مسار التحول الرقمي لدى كل من المديرية العامة للضرائب وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة أن الرقمنة أسهمت في إحداث تحول نوعي في طرق العمل والرقابة، من خلال الانتقال من المعالجة التقليدية للملفات والوثائق إلى الاعتماد المتزايد على الأنظمة المعلوماتية، والتبادل الإلكتروني للمعطيات، وتحليل المخاطر والاستهداف الآلي. وقد مكن هذا التحول الإدارتين من تسريع معالجة التصريحات والعمليات، وتوسيع نطاق المراقبة، وتحسين دقة اختيار الملفات والعمليات ذات المخاطر، وتقليص الاعتماد على التدخل اليدوي والوثائق الورقية. كما عززت الرقمنة القدرة على تتبع وضعية الملتزمين والمتعاملين، وربط قواعد البيانات، وتحسين التنسيق مع باقي المؤسسات، بما دعم فعالية المراقبة ورفع قدرتها على الكشف المبكر عن حالات عدم الامتثال والغش. وبذلك لم تعد الرقمنة مجرد وسيلة لتبسيط الخدمات، بل أصبحت أداة مركزية في تحديث وظيفة الرقابة وتحسين مردودية الإدارة الجبائية والجمركية، مع بقاء فعاليتها مرتبطة بجودة المعطيات، وكفاءة الموارد البشرية، وأمن الأنظمة، واستمرار تطوير أدوات التحليل والاستهداف.

المطلب الثاني: تحديات و آفاق تطوير الرقابة الجبائية في البيئة الرقمية

أدى التحول الرقمي إلى توسيع قدرة الإدارة الجبائية على جمع المعلومات ومعالجتها ومقارنتها واستغلالها في تحديد المخاطر وتوجيه عمليات المراقبة. غير أن هذا التطور يثير في المقابل مجموعة من الإشكالات القانونية والتقنية والمؤسسية، خاصة مع توجه نحو البيانات الضخمة والتحليل المتقدم والذكاء الاصطناعي. ومن ثم، فإن تطوير الرقابة الجبائية الرقمية يقتضي تحقيق توازن بين فعالية الإدارة في مكافحة الغش والتهرب الضريبيين، وبين حماية حقوق الملتزم وضمان أمن وسلامة المعطيات المستخدمة.

الفقرة الأولى: تحديات تطوير الرقابة الجبائية في البيئة الرقمية

أصبح تطوير الرقابة الجبائية في البيئة الرقمية مرتبطاً بقدرة الإدارة على تجاوز مجموعة من الإكراهات التي لا تقتصر على الجانب التقني، بل تمتد إلى الجوانب التشريعية والتنظيمية والبشرية والأمنية. فالانتقال نحو رقابة رقمية فعالة لا يتحقق بمجرد رقمنة التصريحات أو إدخال أنظمة معلوماتية جديدة، وإنما يقتضي إعادة النظر في بنية الإدارة وطرق تديرها وعلاقتها بالملتزم، مع توفير البيئة القانونية والمؤسسية والتقنية القادرة على مواكبة هذا التحول. حيث أن تجربة رقمنة الإدارة الضريبية، رغم النتائج التي حققتها، ما زالت تعترضها حدود على المستويات التشريعية والتدبيرية والتقنية، بما يجعل تجاوزها شرطاً لتوسيع رقمنة الخدمات والمساطر الضريبية وتطوير أدائها⁴⁰⁶².

ويأتي التحدي التشريعي والقانوني في مقدمة هذه الإكراهات. فقد أفرز الانتقال إلى البيئة الرقمية مسائل لم تكن مطروحة بالحدة نفسها في الرقابة التقليدية، ولا سيما ما يتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، والأمن السيبراني، وضمان حقوق الملتزمين عند جمع المعلومات ومعالجتها وتبادلها إلكترونياً. حيث أن تجربة نظام الخدمات الإلكترونية تطرح تحدياً تشريعياً يرتبط بالطابع المجزأ أو غير الملائم أحياناً للإطار القانوني والتنظيمي، فضلاً عن تحديات الأمن السيبراني وحماية المعطيات الشخصية، خاصة أن المعلومات الجبائية ترتبط مباشرة بالذمة المالية للأشخاص وتتسع إمكانات تقاسمها والولوج إليها في البيئة الرقمية⁴⁰⁶³. ويطرح التحول الرقمي كذلك تحدياً تقنياً وبنيوياً، إذ لا يمكن تطوير رقابة جبائية رقمية فعالة من دون أنظمة معلومات قوية وشبكات اتصال مستقرة وقدرات مناسبة لتخزين المعطيات ومعالجتها وتأمينها. وفي هذا الصدد، فإن تطوير الرقمنة الجبائية بالمغرب يقتضي تعزيز البنيات التكنولوجية، والاستثمار في أنظمة معلومات متقدمة وتطبيقات جبائية حديثة وتجهيزات اتصال

⁴⁰⁶² هشام مليح، مرجع سابق، ص. 79.

⁴⁰⁶³ نفس المرجع.

فعالة، إلى جانب توفير منصات إلكترونية آمنة وحلول قوية لتخزين البيانات. كما أن نجاح هذه البيئة يظل مرتبطاً باستمرارية الخدمات الرقمية وقدرتها على العمل دون انقطاع⁴⁰⁶⁴.

وفي هذا الاتجاه يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي استمرار الفجوة الرقمية في المغرب، سواء من حيث الوصول إلى الخدمات أو من حيث التجهيزات والبنى التحتية اللازمة للتحويل الرقمي. وقد رصد المجلس تأخراً في تنفيذ بعض الاستراتيجيات السابقة، وضعفاً في حكمة المعطيات العمومية، وغياب خارطة طريق واضحة للذكاء الاصطناعي، معتبراً أن تجاوز هذه الاختلالات يقتضي اعتماد حكمة ملائمة وتعبئة مختلف الفاعلين وتقليص الفجوة الرقمية. وتنعكس هذه التحديات على الرقابة الجبائية، لأن تطويرها يفترض وجود بيئة رقمية تسمح للإدارة والملمزين وباقي المؤسسات بالولوج إلى المعلومات وتبادلها بصورة منتظمة وأمنة⁴⁰⁶⁵.

ويرتبط بالتحدي التقني تحدي الموارد البشرية والكفاءات الرقمية. فتطوير الرقابة الجبائية لم يعد يعتمد فقط على الخبرة القانونية والمحاسبية للمراقب، بل أصبح يقتضي الإلمام بنظم المعلومات وتحليل البيانات وأدوات تحليل المخاطر، ومع التوسع في استعمال الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة تصبح الحاجة أكبر إلى كفاءات قادرة على فهم هذه التقنيات واستثمار نتائجها. حيث أن التكوين يمثل عنصراً أساسياً في إنجاح الرقمنة الجبائية، خصوصاً من خلال التكوين المتخصص في الأنظمة المعلوماتية والبرامج المحاسبية وبروتوكولات أمن البيانات⁴⁰⁶⁶.

ويطرح تطوير الرقابة الجبائية أيضاً تحدياً تنظيمياً وتدريبياً يتعلق بتنسيق عمل مختلف المصالح والجهات المتدخلة. حيث يلاحظ قصور في التنسيق بين المصالح المعنية، وغياب رؤية شمولية للمشروع، وعدم وجود آلية مسطرية موحدة للولوج. ويصبح هذا الإشكال أكثر أهمية في الرقابة الجبائية الرقمية، لأنها تقوم بدرجة كبيرة على تجميع معلومات صادرة عن جهات متعددة ومقاطعها، مما يفترض وجود أنظمة معلومات مترابطة وقواعد موحدة لتبادل البيانات⁴⁰⁶⁷.

حيث أن فعالية النظام الضريبي الرقمي تقتضي التكامل بين الأنظمة الضريبية وباقي الأنظمة الرقمية للدولة، ولا سيما أنظمة الجمارك والهوية الرقمية والدفع الإلكتروني، مع إشراك مختلف الجهات المعنية في مرحلتها التخطيط والتنفيد وتكوين فرق متخصصة تجمع بين الخبرات التقنية والمالية. كما تشدد على أهمية التقييم الدوري لأداء النظام الضريبي، بما يشمل السياسات والإجراءات والتطبيقات والتحصيل والرقابة، للكشف المستمر عن الثغرات وتصحيحها⁴⁰⁶⁸.

وعليه، فإن تطوير الرقابة الجبائية في البيئة الرقمية يقتضي مقاربة متكاملة لا تقتصر على اقتناء التكنولوجيا، بل تشمل تقوية البنية التحتية، وتأهيل الموارد البشرية، وتأمين قواعد البيانات، وتحسين الإطار القانوني، وتحقيق الترابط بين الأنظمة المعلوماتية، وضمان حقوق الملمزين والولوج المتكافئ إلى الخدمات الرقمية. كما يقتضي تحقيق توازن بين توسيع قدرة الإدارة على جمع البيانات وتحليلها واستهداف المخاطر من جهة، وبين حماية المعطيات والسر المني والأمن القانوني للملمزم من جهة أخرى. وهذا التوازن هو الذي يسمح بتحويل الرقمنة من مجرد أداة تقنية إلى وسيلة لتطوير رقابة جبائية أكثر فعالية ودقة وعدالة.

Fadwa Erragzi, « L'impact de la digitalisation sur la performance du système fiscal marocain : une revue de littérature », *Dossiers de Recherches en* ⁴⁰⁶⁴

Économie et Management des Organisations, vol. 9, n° 1, juin 2024, p. 62.

⁴⁰⁶⁵ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص 12.

⁴⁰⁶⁶ Fadwa Erragzi, op. cit., p. 62.

⁴⁰⁶⁷ هشام مليح، مرجع سابق، ص 80.

⁴⁰⁶⁸ هري آسية، « دور إجراءات تطوير الخدمات الرقمية في القطاع الضريبي في محاربة الغش والتهرب الضريبي: دراسة حالة بعض الدول العربية »، ضمن الكتاب الجماعي

الرقمنة كآلية لعصرنة المرافق العامة: الواقع والمأمول، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين – ألمانيا، الطبعة الأولى، مارس 2025، ص.

الفقرة الثانية: آفاق تطوير الرقابة الجبائية في البيئة الرقمية

تفتح البيئة الرقمية أمام الرقابة الجبائية آفاقا واسعة للانتقال من الرقابة التقليدية، التي تعتمد بدرجة كبيرة على الفحص اليدوي والتدخل اللاحق، إلى رقابة أكثر استباقية ودقة قائمة على استغلال البيانات والتكنولوجيات الحديثة. وفي هذا السياق، يرتبط مستقبل الرقابة الجبائية بتوسيع إدماج التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، لما توفره من قدرة على الكشف السريع عن الأخطاء والاختلالات وتحسين دقة وفعالية المراقبة. كما أظهرت الدراسة أن جميع الموظفين المستجوبين أكدوا أهمية إدماج هذه التقنيات في الرقابة، واعتبروا أنها يمكن أن تعزز مكافحة الغش الجبائي وتحسن تعبئة الموارد ⁴⁰⁶⁹.

ويبرز في هذا الإطار رهان الانتقال نحو رقابة جبائية مؤتمتة ومبنية على تحليل المخاطر بدل الاعتماد بصورة أساسية على طرق الانتقاء التقليدية، حيث أن إعطاء الأولوية للبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي يسمح للإدارة الجبائية بعقلنة عملياتها وتحسين دقة الرقابة والكشف بصورة أكثر فعالية عن حالات الغش المحتملة. ومن ثم، فإن الرقابة الجبائية الرقمية يجب أن تتجه مستقبلا نحو أنظمة قادرة على جمع المعلومات وتحليلها بصورة آلية، وتوجيه جهود المراقبين نحو الملفات التي تظهر فيها مؤشرات أكبر للمخاطر وعدم الامتثال ⁴⁰⁷⁰. وتتعازز هذه الإمكانيات مع توظيف التحليلات التنبؤية والبيانات الضخمة في عمليات المراقبة، حيث تتيح معالجة المعلومات بسرعة وموثوقية أكبر، وتحسين استهداف بؤر المخاطر الجبائية، فضلا عن الكشف عن الممارسات المشبوهة. كما يمكن استخدامها في مطابقة الفواتير وربط المعارف الضريبية ومقارنة بيانات الخصم والتصريحات، خاصة في مجال الضريبة على القيمة المضافة، بما يسمح بالكشف عن الموردين غير الممثلين والشركات الوهمية والفواتير المزورة. وهو ما يجعل من تطوير تقنيات المطابقة الآلية للبيانات أحد أهم آفاق الرقابة الجبائية المستقبلية ⁴⁰⁷¹.

ولا تتوقف إمكانات هذه الأدوات عند الكشف عن المخالفات، بل تشمل أيضا أتمتة بعض مراحل التصحيح الجبائي واتخاذ القرار. ، تتيح تقنيات الذكاء الاصطناعي و البيانات الضخمة جمع كميات كبيرة من البيانات ومعالجتها وتحليلها في الوقت الحقيقي، مما يسرع اكتشاف الغش والأخطاء والسلوكيات غير المطابقة. كما تمكن من تحسين إجراءات التصحيح عبر تحديد الملزمين المخالفين بسرعة أكبر، وتيسير إجراءات التحصيل، وتوفير تحليلات تنبؤية تساعد الإدارة على اتخاذ قرارات أكثر دقة ⁴⁰⁷².

كما ينبغي ألا تختزل رهانات تطوير الرقابة الرقمية في تشديد المراقبة وحدها، بل يجب أن تمتد إلى تعزيز الامتثال الطوعي وبناء الثقة بين الإدارة والملزم. حيث أن الرقمنة قد تحسن التحصيل والشفافية وتبسط المساطر، لكنها قد تفرز في الوقت نفسه أشكالاً جديدة وأكثر تعقيدا من التجنب الضريبي. ولذلك، فإن فعالية الأدوات الرقمية تظل مرتبطة بوجود علاقة قائمة على الثقة بين الإدارة والملزمين وبمقاربة تجمع بين التكنولوجيا وفهم السلوك البشري ⁴⁰⁷³.

ومن ثم، فإن المبتغى هو بناء استراتيجية رقمية تجمع بين فعالية الرقابة وحماية ضمانات الملزم. و أن لا تركز السياسات الرقمية فقط على التحصيل، وإنما كذلك على تصميم نظم تحد من فرص التجنب، وتحسين التواصل، وضمان اتساق وعدالة الممارسة الجبائية، وتقديم الدعم والتوعية للملزمين في استعمال الأنظمة الرقمية. ومن شأن ذلك أن يشجع الامتثال الطوعي ويجعل الرقابة الرقمية جزءاً من منظومة جبائية أكثر استقراراً ومرونة ⁴⁰⁷⁴.

⁴⁰⁶⁹ Maryame Ibikas et Nada Rherib, op. cit., p 13

⁴⁰⁷⁰ Ibid., p. 14

⁴⁰⁷¹ Lahcen Ousaid & Hakima Fasly, op. cit., p.1306

⁴⁰⁷² Ibid., p. 1307

⁴⁰⁷³ Rida Belahouaoui et El Houssain Attak, « Digitalization of Tax Administration and Tax Avoidance: Evidence on Tax Reform Dynamics in Morocco », in *Impact of Digitalization on Reporting, Tax Avoidance, Accounting, and Green Finance*, chap. 9, IGI Global, 2024, p. 218.

Ibid., p. 219. ⁴⁰⁷⁴

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن

جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
بوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحايل المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لوثيق لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقفا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبتس العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعناء مية
التدريس في اكتنتاش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيبليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية

ZDB-ID: 3252561-8 | ISSN: 2509-0291 | CC BY 4.0
Online - Open Access | اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسات دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : آمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداع : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- | | |
|---|---|
| <p>د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام</p> <p>د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية</p> <p>د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير</p> <p>ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة</p> <p>ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي</p> <p>ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات</p> <p>ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية</p> <p>د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير</p> <p>ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق</p> <p>ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق</p> <p>ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق</p> <p>د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر</p> | <p>د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية</p> <p>د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق</p> <p>د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -</p> <p>د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية</p> <p>د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق</p> <p>د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق</p> <p>ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط</p> <p>ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام</p> <p>د. هودي لمخاغل : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام</p> <p>د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب</p> <p>د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية</p> <p>د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا</p> <p>د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية</p> |
|---|---|



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
● محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
• محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدي. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

919	التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص
931	سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.
• محاور قانون العقار و التعمير	
959	التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان
980	الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
997	دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
1031	توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس
1047	القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس
1065	تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بسات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان
1241	الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكلية القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقيد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Aïn Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمحامي والباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع